



توقعات بنمو لدول شمال أفريقيا بين 3.7 و6 في المئة عام 2011

السبت، 22 يناير 2011
الرباط - محمد الشرقي

توقع «المركز الفرنسي لضمان الصادرات» (كوفاس) في تقرير، أن تحقق دول شمال أفريقيا نمواً عام 2011، يتراوح ما بين 3.7 في المئة في الجزائر وستة في المئة في مصر، إلى جانب خمسة في المئة في كل من المغرب وليبيا وأربعة في المئة في تونس، على أن يتراوح التضخم ما بين 3.5 وخمسة في المئة في المتوسط.

وقدّر التقرير الناتج الإجمالي لمنطقة جنوب البحر المتوسط بـ 590 بليون دولار، (سكانها 163 مليون شخص). حيث تبلغ نسبة البطالة 9.6 في المئة في المغرب و15 في تونس و13.8 في الجزائر. واعتبر التقرير أن مشكلة المنطقة تكمن في ارتفاع بطالة الشباب ومعدلات الفقر والهشاشة الاجتماعية وعدم قدرة الاقتصادات المحلية على تأمين فرص عمل كافية للخريجين وتقليص الفوارق، ما «يؤدّ حال إحباط واحتقان اجتماعي يهدد الاستقرار المجتمعي على المدى المتوسط». وأشار التقرير إلى اختلاف مناخ الأعمال والإصلاحات الاقتصادية من بلد إلى آخر، لكنها «مشجعة في شكل عام»، واصفاً المغرب بـ «البلد الذي حقق المقدار الأكبر من الإصلاح والانفتاح والاستقرار السياسي والتنوع الاقتصادي وحرية المبادرة».

ومنح المركز الرباط تصنيف «ألف 4»، استناداً إلى فرص الاستثمار والاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، والتطور المسجل في قطاعات الطاقة وتجميع السيارات والعقارات والأشغال الكبرى. لكنه أثار مشكلة الدين العام المقدر بـ 48 في المئة من الناتج، واستمرار الاعتماد على الزراعة في إيجاد فرص عمل في الأرياف والقرى.

وأثنى على تطور القطاع السياحي (20 مليون سائح بعد 10 سنوات)، والاستمرار في مشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل السكك الحديدية والموانئ والطرق السريعة والمطارات والسدود والتجهيزات الأساسية، التي توجد آلاف فرص العمل في القطاع الخاص، وتساهم في تحسين الدخل والاستهلاك، الذي يساعده نظام مصرفي متطور في مجال منح القروض.

وحصلت تونس على درجة «ألف 4» في مجال أخطار التسديد التجاري الخارجي، واعتبر التقرير أن ارتفاع معدلات البطالة إلى 14 في المئة يهدد الاستقرار الاجتماعي، في ظل صغر السوق التونسية، وعدم تنوع المصادر الخارجية والاعتماد على قطاع الخدمات، الذي يمثل 55 في المئة، في وقت يواجه قطاع النسيج منافسة خارجية.

وأفاد التقرير بأن الجزائر استفادت من تحسن الإيرادات مدعومة بارتفاع أسعار الطاقة والغاز، وأن النمو يتواصل عبر الإنفاق العام، وتحسن مؤشر الدين الخارجي عبر التسديد المسبق. لكن مناخ الأعمال في الجزائر غير مساعد على جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية، وفقاً للتقرير، ما يحول دون إيجاد فرص عمل كافية للشباب، وتنوع مصادر الدخل والاندماج في الاقتصاد العالمي.

للأعلى

Source URL (retrieved on 01/23/2011 - 14:13):
<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/226016>
copyright © daralhayat.com